«الجنايات» حجزت قضية رئيس الحكومة ضد الطبطبائي للحكم

المحكمة الدستورية مددت أجل الحكم في جميع الطعون الانتخابية لجلسة 28 الجاري

مؤمن المصري

مددت المحكمة الدستورية أمس أجل الحكم في الطعون بنتائج انتخابات مجلس الأمة والبلدي الأخيرة والبالغة 12 طعنا في مختلف الدوائر الخمس، لجلسة 28 الجاري لإصدار أحكامها في جميع الطعون.

وتطالب بعض الطعون بإعادة الفرز في اللجان الفرعية والأصلية في كل دائرة بينما طعون أخرى تطالب بإعادة الفرز والتجميع أما في طعن المرشح خالد العدوة فيطالب منافسه النائب بادي الدوسري أولا ببطلان أعمال بعض اللجان الانتخابية سواء الفرعية أو الأصلية وذلك بسبب السماح لبعض العسكريين وأفراد قوة الشرطة بدخول لجان الانتخاب والإدلاء بأصواتهم الانتخابية رغم ثبوت وقف قيدهم الانتخابي، فضلا عن مشاركة عدد من المسافرين في التصويت رغم أن هذا الطلب ربما سينصب في غير صالح استمرارية عضويته.

ومن بين الطعون طعن أقامه المواطن «م.ع» ضد النائبتين أسيل العوضي وورولا دشتي مصمما على إبطال عضويتهما باعتبارهما غير ملتزمتين بالضوابط الشرعية بما يخالف قانون الانتخاب، وهناك طعن آخر مقام ضد النائب مبارك الوعلان أقامه وكيل احد الناخبين المحامي إبراهيم الكندري، حيث قدم مستندات وأحكاما تؤكد أن العقوبة التي أدين بها عن اتهام حيازة السلاح تعتبر عقوبة جنائية تحرمه من الترشيح وتبطل عضويته فورا.

كما ستفصل المحكمة بأول طعن في انتخابات المجلس البلدي والذي قدمه المرشح السابق خالد سريع الهاجري ضد المطعون ضده العضو زيد العازمي. من جانب آخر، حجزت محكمة الجنايات دعوى سمو رئيس الوزراء ضد النائب د.وليد الطبطبائي للحكم في جلسة 21 الجاري.

ضبط مواطن «متعثر» وبدون حاولا دخول مجلس الأمة بالقوة لمقابلة الرئيس

السيارة التي استقلها المواطن والبدون أثناء سحبها من بوابة المجلس من قبل قوات الأمن (متين غوزال)

محمد الجلاهمة ـ عبدالله قنيص

قام حرس مجلس الامة بايقاف مواطن وبدون حاولا دخول مبنى مجلس الأمة عنوة بحالة غير طبيعية واحالتهما الى مخفر الصالحية، وكان المواطن والبدون قد توقفا امام البوابة الرئيسية لمجلس الأمة وكانا يهذيان بكلمات غير مفهومة ويطالبان بمقابلة رئيس مجلس الأمة، وبعدها حاولا دخول البوابة بالقوة بعد ان طالبهما رجال الحرس بالتصريح، فقام رجال حرس المجلس بالقبض عليهما والاتصال بعمليات الداخلية لتحضر دورية أمن تابعة للعاصمة ويحال المواطن والبدون الى مخفر الصالحية وقال مصدر امني ان المواطن والبدون كانا في حالة سكر شديدة وقاوما رجال الأمن الذين تمكنوا بالقوة من ايقافهما ونقلهما في الدورية، ولم تكن تسمح حالتهما بفتح تحقيق معهما خاصة وانهما كانا في حالة غير طبيعية وأودعا نظارة المخفر وسجلت بحقهما قضية السكر في مكان عام واهانة رجال أمن ومحاولة دخول منطقة محظورة.

وأوضح المصدر انه ومن خلال التحقيق الأولي غير الرسمي ان الاول مواطن يدعى (ف.ص) والثاني بدون ويدعى (ن.ع)، وقال (ف.ص) لرجال الأمن انه قرأ في الصحيفة ان المجلس لن يوافق على اسقاط القروض فاستشاط غضبا خاصة وانه احد المتعثرين وكان لحظة قراءته للصحيفة بصحبة صديقه (ن.ع) فطلب منه مرافقته الى مجلس الأمة لمقابلة رئيس المجلس بهذا الخصوص غير انهما اعتقلا قبل الدخول.

عسكر: الخدمات الصحية لفظت أنفاسها الأخيرة

انتقد النائب عسكر العنزي تردي مستوى الخدمات الصحية في البلاد وتراجعها على جميع الأصعدة وتغلغل الفساد واستشراءه في وزارة الصحة بحيث اصبح سمة ملاصقة لها.

وقال العنزي في تصريح للصحافيين في مجلس الامة امس: لقد استبشرنا خيرا عند تولي د.هلال الساير المسؤولية في وزارة الصحة وقلنا ان هذا الطبيب والاكاديمي القادم من الجسد الطبي سيجعل الوزارة تفيق من غيبوتها التي لازمتها طويلا او على الاقل وفي اسوأ التقديرات سيقدم «اسعافات اولية» للوضع المتردي في الوزارة وسيبقي حالة الخدمات الصحية المنهكة «على قيد الحياة» الا ان الكارثة والمفاجأة والطامة الكبرى هي ان الوزير هلال الساير اصاب الصحة في مقتل وقضى على آخر امل لنا في انقاذ حياة الوزارة فلفظت الخدمات الصحية التي تقدمها انفاسها الاخيرة بين يديه.

واضاف العنزي: كنا نعتقد ان الوزير د.هلال الساير لديه رؤية اصلاحية وتطويرية، وكانت صدمتنا كبيرة عندما اكتشفنا ان كل ما لدى الساير هو التنظير

عسكر العنزي

وهو بالفعل عاجز عن ادارة هذا المرفق الحيوي والهام والذي يتعلق بصحة وسلامة المواطنين، وبين العنزي ان الشواهد على استمرار تراجع مستوى الخدمات الصحية وتدهورها كثيرة، ويلمسها كل مواطن في كل يوم، واينما اتجهت الى مرافق وزارة الصحة ومستشفياتها ومراكزها الصحية فستصاب بالاحباط وخيبة الامل وهذه حقيقة لا نبالغ فيها.

واشار العنزي الى التخبط الواضح في ادارة الوزير الساير لوزارته فهناك اقصاء للكفاءات الوطنية ومحاربة لها.

الحربش: موقف «الدفاع» يتناقض مع قرار المجلس حول تمديد حوافز الضباط المتقاعدين

اعرب رئيس لجنة شؤون الداخلية والدفاع د.جمعان الحربش عن اسفه لاعتذار وزارة الدفاع عن الاجابة عما وجهته لها اللجنة بشأن رأى الوزارة في تمديد مزايا تقاعد العسكريين بادعاء ان هذا الامر من اختصاص مجلس الوزراء.

وكانت اللجنة عقدت اجتماعا امس مع وزارة الدفاع وجهاز الادارة العامة للاطفاء بهدف مناقشة الردود الخطية لهما حول تقاعد العسكريين.

وقال الحربش عقب الاجتماع ان تصرف وزارة الدفاع يتناقض مع القرار الذي صدر من مجلس الأمة بموافقة الحكومة بتكليف اللجنة بالنظر في موضوع تمديد حوافز الضباط والمتقاعدين.

ولفت الى ان المفارقة الخطيرة هي ان أمين عام مجلس الوزراء اخبرنا ان مجلس الوزراء غير معني في ابداء رأي فني في هذه القضية وان المعني هي الوزارات المعنية. وأكد الحربش ان سلك وزارة الدفاع هو ضرب لتكليف

جانب من اجتماع لجنة الداخلية والدفاع (متين غوزال)

المجلس للجنة عرض الحائط، مشيرا الى ان لدينا جهتين جاءت بالردود فيما ان هناك جهتين اخريين تقول ان الرد لدى مجلس الوزراء. وقال موجها خطابه الى رئيس الوزراء «هل الجهات الاربع تابعة لحكومة واحدة وهي حكومة الشيخ ناصر المحمد ام ان هناك اكثر من حكومة؟».

وزاد: عدم تعاون الجهات هو تعطيل لعمل اللجنة التي ستدفع تقريرها بهذا الشأن في الاجتماع المقبل الى مجلس الأمة وسنحمل كل طرف مسؤولياته في هذا الجانب. واكد الحربش ان اللجنة تطالب باقرار بدل خطر لمنتسبي الجيش والذي تأخر كثيرا، مشيرا الى ان اللجنة ستقدم توصية برفع راتب التقاعد للعسكريين الضباط والافراد.

مزيد للحمود: ما موقفكم من قرار عدم الاعتراف ببعض الجامعات؟

وجه النائب حسين مزيد سؤالا لوزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي د.موضي الحمود جاء فيه اصدرت وزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي السابقة قرارا بإيقاف الاعتراف ببعض الجامعات، مما تترتب عليه تعليق مصير ابنائنا من الطلبة الدارسين بهذه الجامعات والذين سبق وان حصلوا على موافقة وزارة التعليم العالي للالتحاق بهذه الجامعات.

لذا يرجى افادتي بـ: ما الحل الذي ستقدمه الوزارة للحفاظ على مستقبل ابنائنا الطلبة الدارسين بهذه الجامعات؟ وما موقف الوزيرة من هذا القرار.

مفقود سندات تحصيل

فقدت سندات تحصيل اشتراكات باسم شركة دار الكويت للصحافة «الأنباء» تسلسل من 98469 إلى 98500 وتنوه الشركة إلى أن هذه المستندات قد أصبحت ملغاة اعتباراً من تاريخ 2009/9/24 والشركة غير مسؤولة عنها.

الرجاء ممن يعثر عليها الاتصال على 24830805/24830322 داخلي 273

أسيل قدمت 31 تعديلاً على قانون حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة لمناقشته في اللجنة البرلمانية

اعلنت النائب د.أسيل العوضي انها تقدمت بمجموعة من الملاحظات والتعديلات على الاقتراح بقانون في شأن حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة والذي من المنتظر ان تنظره لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة في اجتماعها المقبل للوصول لصيغة نهائية للقانون تمهيدا لإقراره في دور الانعقاد المقبل.

وقالت د.العوضي في تصريح صحافي امس بعد تقديم تعديلاتها، ان هذه التعديلات أتت بعد دراسة وملامسة لواقع ذوي الاحتياجات الخاصة وبحث أوجه تطوير القانون مع بعض المتخصصين والمهتمين بهذا الشان، بالاضافة الى مقارنة مواد القانون مع تجارب بعض الدول التي لها قوانين متميزة فيما يخص ذوي الاعاقة، معربة عن أملها في أن ترى هذه التعديلات النور وان يخرج هذا القانون بالشكل المناسب الذي يضمن لذوي الاحتياجات الخاصة حقوقهم. وتشمل التعديلات 31 مادة من مواد القانون تضمنت كذلك اضافة بعض المواد الجديدة التي تعنى بشؤون ذوي الاعاقة ممن يعانون من صعوبات التعلم. ونص التعديل الاول على تعديل التعريف الوارد بخصوص «ذوي الاعاقة»، اذ نص التعديل على أن تعريف ذوي العلاقة يشمل «كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي لمدة تتجاوز السنة أو من المتوقع أن تتجاوز السنة في أي من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية او التعليمية وتجعله غير قادر على ان يؤمن لنفسه كليا أو جزئيا ما يؤمنه غير ذوي الاعاقة لنفسه من ضروريات الحياة وتؤثر سلبا على امكاناته للتعليم أو التأهيل أو العمل»، وقالت د.العوضي في ملاحظاتها حول هذه المادة ان قوانين ذوي الاعاقة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تعتمد مدة زمنية لتحديد مدى الاعاقة وهو ما تم ادخاله على هذه المادة، وذلك للتغلب على اشكالية «الاعتلالات طويلة الاجل أو قصيرة الاجل»، والتي اثارت الكثير من النقاش والاختلاف في اللجنة، خصوصا ان صعوبات التعلم، على سبيل المثال، تعد من الاعاقات المؤقتة التي قد لا تطول لأكثر من بضع سنوات. مشيرة الى انه قد تم كذلك اعتماد الصيغة المقدمة في الاقتراح المقدم من النواب مرزوق الغانم وعبدالله الرومي وعلي الراشد ود.سلوى الجسار ومخلد العازمي بسبب تضمنها أوجه اكثر من الاعاقة كالنفسية والتعليمية.

كما شملت تعديلات المادة الاولى الخاصة بالتعريفات تعريف بطاقة الاعاقة واضافة جديدة لـ «ولي الامر» وهو ـ بحسب التعديل المقدم ـ والد أو والدة ذو الاعاقة أو احد اقربائه من الدرجة الاولى الذي يعلن مسؤوليته عن شؤونه والتزامه رعاية الشخص ذي الاعاقة ويتم تسجيله رسميا لدى الهيئة المختصة كولي الامر، وأوضحت العوضي ان هذه الاضافة وجب ايجادها نظرا لأنه في العديد من الاحيان لا يكون الاب أو الام وليا لأمر المعاق مما يعوق تطبيق بعض احكام هذا القانون، بالاضافة الى ضرورة وجود شخص مسؤول عن المعاق لتنطبق بعض احكام القانون، خصوصا ما ورد في المواد 32 و33 و35 فيما يخص المزايا الممنوحة لولي امر ذي الاعاقة، والمادة 54 فيما يخص العقوبات على اهمال من يلتزم برعاية احد الاشخاص من ذوي الاعاقة لحالته.

د.أسيل العوضي

المادة الثانية

وبينت العوضي ان هناك تعديلا كذلك على المادة الثانية من القانون والتي تشمل من يسري بحكمهم هذا القانون، إذ تنص الاقتراحات بقوانين المعروضة على أنه يشمل الكويتيين فقط فيما كان من الواجب ايضا ضم ابناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي في أحكامه، فاصبح نص المادة المقترح «تسري أحكام هذا القانون على الاشخاص ذوي الاعاقة الكويتيين وابناء الكويتية من زوج غير كويتي. ويجوز سريان بعض احكامه على المعاقين من المقيمين بقرار يصدر من مجلس الوزراء»، فمنحت المادة مجلس الوزراء سلطة شمول أي فئات أخرى كغير محددي الجنسية في بعض احكام القانون.

وفيما يخص التعليم، أفردت التعديلات المقدمة من العوضي جانبا كبيرا لها، إذ تمت اضافة فقرة جديدة للمادة التاسعة تقتضي بأن «تلتزم وزارة التربية بتوفير دورات تدريبية لجميع المعلمين في المدارس الحكومة حول التعامل مع صعوبات التعلم»، وقالت العوضي ان هذه الاضافة أتت نظرا لانه عادة ما يتم التعامل مع من يعانون من صعوبات التعلم، وهي احد انواع الاعاقة، من خلال مدارس منفصلة في حين ان هذه الحالات يمكن احتواؤها من خلال المدارس العادية متى ما توفر التدريب اللازم للمعلمين، مما يحتم على وزارة التربية تدريب معلميها للتعامل معه ضمن إطاره السليم وبما يكفل للطالب الدراسة في اجواء طبيعية تعالج قصوره فقط دون الحاجة لانخراطه في مدارس تعالج حالات اكثر استعصاء.

صعوبات التعلم

ولاحظت العوضي في تعديلاتها خلو القانون من أي مواد تخص المعاقين ممن يعانون صعوبات التعليم، فأضافت فقرة جديدة للمادة العاشرة تقضي بأن «تلتزم الدولة بإنشاء مدارس لذوي الاعاقة ممن يعانون من صعوبات التعلم في جميع المحافظات مع تجهيز مناهج متخصصة تتناسب مع طبيعة اعاقتهم»، ونصت المادة على ضرورة ان توفر وزارة التربية خطط تعليم فردية يتم تعميمها على جميع المدارس الحكومية للتعامل مع من يعانون من صعوبات بسيطة في التعلم مع الالتزام بتوفير مدرسين متخصصين ومدربين بهذا المجال وفصول منفصلة في المدارس لهذه الفئة. واستحدثت التعديلات مادة جديدة لضمان عدم وجود أي تعسف في معاملة ذوي الاعاقة فيما يخص المنافسة العلمية والمهنية، إذ تنص المادة الجديدة على ان «يراعى في جميع الاختبارات التعليمية والمهنية او اختبارات الاعتماد التي تقدمها الجهات الحكومية او الاهلية حقوق واحتياجات ذوي الاعاقة وصعوبات التعلم، وتلتزم الدولة بتوفير الضمانات الكافية لخلق مناخ مقبول لهم».

ولم تقف تعديلات العوضي عند مراحل الدراسة النظامية إذ تطرقت لحقوق ذوي الاعاقة في التعليم الجامعي، فاستحدثت مادة جديدة تقضي بأن «تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من مقاعد البعثات والمنح الدراسية التي توفرها في جميع الجهات الحكومية داخل وخارج الكويت لذوي الاعاقة». وفيما يخص حقوق العلم لذوي الاعاقة، اضافت العوضي تعديلا للمادة 14 من القانون، باستحداث بند لتشجيع جهات العمل في تعيين المزيد من ذوي الاعاقة، مستندة كذلك على المادة المقترحة من النواب الغانم والرومي والراشد والجسار والعازمي والذي نص على توفير الدعم المادي للجهات التي تتجاوز نسبة 2٪ من تعيين ذوي الاعاقة. كما تمت اضافة فقرة للمادة 16 فيما يخص عدم تعيين ذوي الاعاقة، فنصت الاضافة على «ويجوز لذوي الإعاقة المتضرر اللجوء للقضاء للتظلم من قرار عدم تعيينه وحق طلب التعويض المناسب». واقترحت العوضي الغاء المادة 15 من القانون في شأن التزام جهات العمل بتوفير وتحديد المهن والوظائف للاشخاص ذوي الاعاقة، مبينة من الصعب تحديد الوظائف لذوي الاعاقة خصوصا مع تفاوت انواع الاعاقة واشكالية حصر هذه الوظائف بالمهام البسيطة في حين ان بعض المعاقين بامكانه اداء ادوارا اكبر من الادوار التقليدية المتوقعة من الشخص المعاق.

لافتة الى ان هذه المادة قد تحمل تحجيما لدور ذوي الاعاقة الذي يجب ألا ان يحصر في بعض الاعمال دون غيرها خصوصا اذا كان المعاق قادرا على اداء اعمالا اكبر. واشترطت العوضي في تعديلها على المادة 21 اضافة عبارة تشترط الحصول على موافقة الهيئة المختصة وإصدار تراخيص تكفل مواءمة المرافق والمباني لذوي الاعاقة، اسوة بالرخص الاخرى الشبيهة كرخصة الاطفاء وذلك لضمان الحد الادنى من سهولة الوصول والاستخدام من قبل ذوي الاعاقة.

www.alanba.com.kw
اضغط هنا... وتصفحنا أينما كنت

الأنباء
يومية سياسية شاملة